

انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس: رؤية استشرافية.

Algeria's accession to the BRICS Group: a forward -looking vision.

* لعفيفي الدراجي

Lafifi derradji

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة - الجزائر

Lafifi.derradji@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2023/10/31

تاريخ القبول: 2023/10/17

تاريخ الاستلام: 2023/06/16

الملخص:

مجموعة "بريكس" عبارة عن كتلة إقتصادية يختلف بشكل كبير عن بقية التكتلات والتحالفات التي عرفتھا الساحة الدولية من قبل. ومن الواضح أن أهمية هذه المجموعة تزداد بشكل متسارع ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من الناحية السياسية. والجزائر وبحكم علاقاتھا الجيدة مع كل أعضاء المجموعة أبدت رغبتها في الانضمام الى هذه المجموعة ، حيث تقدمت بصفة رسمية بطلب الانضمام في نوفمبر 2022. والتي تسعى من وراء هذه الخطوة الى تحقيق جملة من المكاسب والاستفادة من تجارب هذه الدول في تحقيق الاقلاع الاقتصادي المنشود، بالاضافة الى التمتع الحيوي والاستراتيجي في الساحة الاقتصادية العالمية التي تشهد تغيرات سريعة.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، بريكس، الاقتصاد الجزائري، التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL: F15؛ A10؛ O4.

Abstract :

The BRICS group is an economic bloc that largely differs from the other blocs and alliances that the international arena has known before. The importance of this group has rapidly increasing not only economically, but politically too. Algeria has expressed its desire to join this group because of the good relation with all group's members, as it officially applied to join in November 2022. This step seeks to achieve a number of gains and benefit from the experiences of these countries in achieving desired economic take-off. Moreover to The vital and strategic position in the global economic arena, that is witnessing rapid changes.

Keywords: Economic blocs ; BRICS; Algerian economy; economical development .

JEL Classification: F15 ; A10 ; O4

1. مقدمة:

مع بروز مفهوم العولمة كمصطلح واضح وحدد ، بدأت مظاهره وتجلياته في إحداث تأثيرات إقليمية ودولية بارزة. فالعولمة الاقتصادية وما انطوت عليه من تحرير التجارة و حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق والاندماج المتزايد مع العالم وغيرها من التحديات والفرص. الشيء الذي تطلب تفعيل آليات جديدة وتطوير وتعزيز آليات قديمة لمواجهة هذه التحديات بنجاح وتعظيم الأرباح وتقليل الخسائر. ومن هذه الآليات نجد التكتلات الاقتصادية والتي رغم أنها ظاهرة قديمة إلا أن نطاق تأثيرها والدور الذي تلعبه تزايد بشكل ملحوظ، مما جعلها فاعلا مؤثرا في النظام الدولي.

فالتكتلات الاقتصادية اعتادت على أن تجمع بين دول متقاربة جغرافيا وذات نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متجانس، لكن الظروف والمتغيرات فرضت تطوير صيغة جديدة باتت تجمع بين دول متباعدة جغرافيا وبينها اختلافات اقتصادية وسياسية واجتماعية وحتى ثقافية ، حيث تعتبر مجموعة "بريكس" نموذجا لهذا النوع من التكتلات والذي استطاع في فترة وجيزة أن يفرض نفسه في عالم يعرف تغيرا كبيرا ومتسارعا، خاصة في ظل طلب العديد من الدول الانضمام الى هذا التكتل، وهو ما يعني اتساع رقعته الجغرافية وتزايد امكانياته.

ومن هذه الدول التي تسعى الى الانضمام الى "بريكس" نجد الجزائر، وبالنظر الى مكانتها وموقعها الاستراتيجي وإمكانياتها المادية والبشرية سيكون لانضمامها حدثا مهما ، وسيحدث آثارا وردود فعل قوية ليس فقط على المستوى الداخلي وإنما حتى على المستوى الاقليمي والدولي.

إشكالية البحث: مما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما هي المكاسب التي ستجنيها الجزائر من إنضمامها الى مجموعة بريكس؟

وعليه يسعى هذا البحث الى الاجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي مجموعة بريكس؟ وماهو موقعها في الاقتصاد العالمي؟
- هل تمتلك الجزائر مقومات الانضمام الى هذه المجموعة؟
- وهل انضمام الجزائر الى بريكس سيعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري فقط أم حتى على دول المجموعة؟

الفرضيات: للاجابة على الاشكالية والتساؤلات المطروح:، ارتأينا أن نقدم الفرضيات التالية:

- مجموعة بريكس هي تكتل اقتصادي يضم خمسة دول ذات اقتصاديات سريعة النمو، وباتت تحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي.

- للجزائر كل المقومات الاقتصادية والبشرية التي يتطلبها الانضمام الى هذه المجموعة.

- إن انضمام الجزائر الى بريكس سيكون له آثارا ومكاسبا ليس للاقتصاد الوطني فحسب وإنما على كل اقتصاديات دول المجموعة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع في التغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العام بأسره، والتحول من عالم أحادي القطب الى عالم متعدد الأقطاب. فضلا عن أن الموضوع هو حديث الساعة في الجزائر، ويحمل بعدا استشرافيا يتعلق بتكتل يضم مجموعة من الدول الصاعدة التي تتوفر لديها قوة إقتصادية وسياسية وعسكرية وجغرافية كبيرة.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- تسليط الضوء على مجموعة "بريكس" من خلال دراسة عوامل القوة والضعف والامكانيات المتوفرة لدي دولها؛

- إبراز مقومات الاقتصاد الجزائري وإمكانية إنضمام الجزائر الى هذه المجموعة؛

- إستشراف المكاسب والآثار التي ستنتج عن إنضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس".

المنهج المتبع: للإجابة على إشكالية البحث ، إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي، كون هذا المنهج يقوم على تحديد خصائص الظاهرة المدروسة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، والانطلاق من ذلك الى تحليل وتفسير البيانات والمعطيات والربط فيما بينها واستحداث النتائج منها.

2. مجموعة بريكس: " الامكانيات والتحديات".

جلب تجمع بريكس منذ نشأته على اهتمام وانتباه الباحثين كونه يطرح نفسه كمسار جديد للتكامل الاقتصادي.

1.2. نشأة مجموعة بريكس: تكونت فكرة مجموعة "بريكس" في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة

1999 خلال انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية. ويشير مصطلح "بريكس" "BRICS" الى الحروف الأولى لخمس دول هي: البرازيل(B)، روسيا (R)، الهند (I)، الصين (C)،جنوب افريقيا(S). وقد صاغ هذا المصطلح لأول مرة (جيم أونيل) من بنك "غولدمان ساكس" سنة

2001 ليصف اقتصاديات أربع دول هي: الصين، روسيا، الهند والبرازيل كقوى اقتصادية ناشئة ولم يقصد ولم يتوقع أن تشكل هذه الدول تجمعا أو تكتلا فيما بينها، ثم أعيد استخدامه في تقرير صدر عن هذه الهيئة في سنة 2003- وبانضمام جنوب افريقيا سنة 2011 اعتمد مصطلح "BRICS". ولكن هذه المجموعة ظلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قممتها الأولى بروسيا. (عبد المنعم، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العلمي- تكتل بريكس نموذجا-، 2020، صفحة 61) حيث بدأت المجموعة ببناء مؤسسات مالية منها: بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطات النقدية، بهدف زيادة قدرة المجموعة على مواجهة الأزمات العالمية وتعزيز مكانتها الدولية من جهة ومنح المجموعة قوة سياسية في مفاوضاتها لاصلاح النظام المالي الدولي من جهة أخرى. (الرحمن، 2020، صفحة 84) حيث تشير الأرقام الأخيرة عن تفوق مجموعة بريكس لأول مرة على دول مجموعة السبع الأكثر تقدما في العالم، وذلك بعد ان وصلت نسبة مساهمتها سنة 2022 الى 31.5% في الاقتصاد العالمي مقابل 30.7% للدول السبع الصناعية.

(https://www.skynewsarabia.com/business/1612021، -، 2023)

2.2. الخصائص والمبادئ المشتركة لدول بريكس: رغم الاختلاف الكبير بين دول بريكس

سواء من حيث الموارد أو القيم أو الأهداف، إلا أنها تشترك في عدة مميزات رئيسية تتمثل فيما يلي:

✓ من أكبر دول العالم من حيث المساحة، حيث تستحوذ هذه الدول مجتمعة على أكثر من 25% من مساحة اليابسة في العالم، بالإضافة الى أن عدد سكانها يشكل 40% من سكان العالم؛

✓ جميع دول بريكس أعضاء في مجموعة (G20) التي تمثل أقوى الاقتصادات على مستوى العالم؛ (أم البنين، معلم، 2022، صفحة 95)

✓ حافظت اقتصادات دول بريكس على نمو قوي في العقود الاخيرة، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول بريكس 24717,136 مليار دولار أمريكي في سنة 2021 (https://data.albankaldawli.org, 2022) وهو ما يمثل 25,61% من الناتج المحلي الاجمالي؛

✓ تمتلك كل دول بريكس احتياطيات معتبرة من العملات الأجنبية بلغت مجتمعة حوالي: 5118,465 مليار دولار أمريكي؛ (https://data.albankaldawli.org, 2022)

✓ تقوم دول بريكس بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة بينها.

3.2. أهداف مجموعة بريكس: سعتي مجموعة بريكس لتحقيق أهداف عدة يمكن إنجازها كما يأتي: (عبد الرحمن، 2020، صفحة 75)

✓ تحقيق تكامل جيوسياسي - جيواقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل خلق توازن عالمي وإنهاء سياسة القطب الأحادي؛

✓ تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة، والاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطورها، وتأمين الأمن الغذائي من خلال إقامة مشاريع التنمية؛

✓ إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إنشاء مؤسسة مالية دولية رديفة للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات الدولية واحتياطاتها؛

✓ تعميق التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة، ودعم التجارة البينية وتحسين جودتها؛

✓ تقديم القروض بالعملة المحلية لبعضها البعض بهدف تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي؛

✓ التعامل برؤية موحدة لقضايا الفقر والفساد لاسيما في إفريقيا؛

✓ الرغبة في تحقيق بين السوق الروسي، الصيني وأسواق أمريكا اللاتينية و الإفريقية.

4.2. مقومات القوة لدول بريكس: تشترك دول بريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها في العالم مع مرور الوقت، إلا أنها تمتاز بمقومات تتفاوت فيما بينها من دولة لأخرى، ويمكن إدراج أبرزها كمايلي:

أ. الصين: تستحوذ الصين على إمكانيات هائلة تؤهلها لأن تلعب دورا كبيرا وقياديا في العالم، حيث تبلغ مساحة الصين 9.565.960 كم² وهي بذلك رابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية. بلغ عدد سكانها سنة 2021 حسب

احصائيات البنك الدولي أكثر من 1,412 مليار نسمة، وهو ما يمثل حوالي 17,90% من سكان العالم. (https://data.albankaldawli.org, 2022)

وتعد الصين حالياً المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، حيث أصبحت القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بعدما سجل اقتصادها معدلات نمو كبيرة ومتسارعة خلال الأربعين سنة الماضية، حيث تراوح في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ما بين 8% و14%، ومتوسط 10% خلال العشر السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، (محمود، 2016، صفحة 41) ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع فضلاً عن الاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير والتي أدت إلى تخفيض معدلات الأمية وتحسين مستوى تكوين العمالة الصينية، ومتوسط 6.62% من سنة 2011 إلى سنة 2021 (https://ar.tradingeconomics.com, 2022) ويرجع هذا التراجع إلى الضغوط الشديدة التي يتعرض إليها الاقتصاد الصيني من جهة وتباطؤ الاقتصاد العالمي من جهة أخرى بفعل جائحة كوفيد-19.

الشكل 1: تطور معدل النمو في الصين للفترة (1997-2022).



المراجع: https://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-growth-annual

ب. روسيا: تبلغ مساحة روسيا 17.098.025 كم² وتمتد على قارتي أوروبا وآسيا، وترتكز مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية والصناعية بالإضافة إلى المساحة الشاسعة التي تعد الأكبر على مستوى العالم، فضلاً عن الامكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل: الغاز، النفط، الفحم، الكهرباء والطاقة النووية. حيث تعتبر روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي والذي يقدر بـ 48,9 ترليون م³ سنة 2022 وهو ما

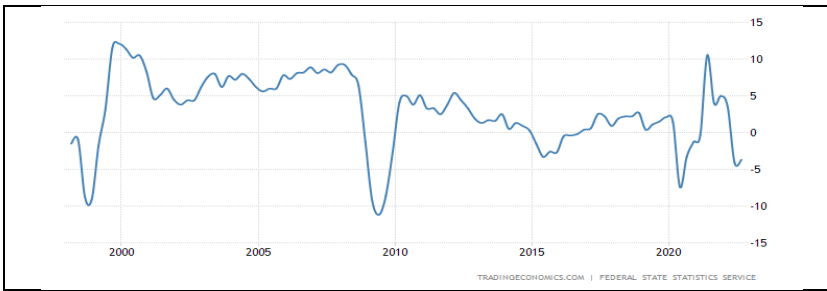
يمثل 23,15% من الاحتياطي العالمي. أما من الناحية الديمغرافية فقد بلغ عدد سكان روسيا نحو

143.449.290 نسمة سنة 2021. (https://data.albankaldawli.org, 2022).

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط لفترات متباعدة على تكديس الثروة لديها والذي جعل منها قوة اقتصادية هامة في الاقتصاد العالمي، وقوة عسكرية تعد الأهم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمتلك صناعة عسكرية ضخمة ومتميزة تشكل مصدرا مهما للدخل الوطني. (محمود، 2016، صفحة 46)

لكن رغم هذه المقومات إلا أن روسيا تواجه عددا من التحديات تتمثل في المديونية الضخمة والمعدلات العالية من التضخم والبطالة وضرورة تقليل الاعتماد على النفط والغاز من خلال تنويع الاقتصاد، بالإضافة الى العقوبات الغربية المفروضة عليها جراء الحرب الروسية على أوكرانيا. والشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في روسيا .

الشكل 2: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في روسيا للفترة (1997-2022).

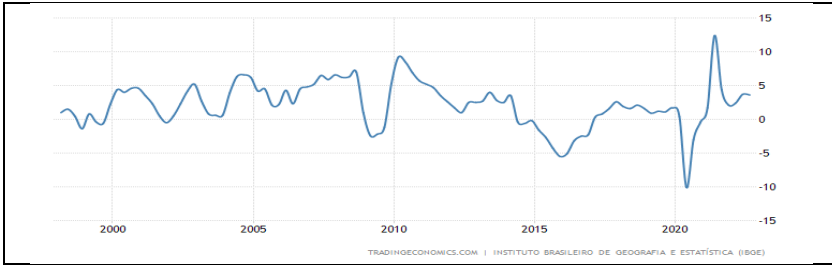


المراجع: <https://ar.tradingeconomics.com/russia/gdp-growth-annual>

ج. البرازيل: تعد من أهم القوى الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية والبشرية والعسكرية، ويعتبر الاقتصاد البرازيلي من أهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، حيث تملك اقتصادا متطورا وطلبا محليا كبيرا من خلال إتساع حجم سوقه، حيث استطاع أن يحقق معدلات نمو مشجعة حيث سجل 4,6% سنة 2021 واحتل بذلك المرتبة العاشرة (10) عالميا بناتج محلي اجمالي يقدر بأكثر من 1608,981 مليار دولار وتحتل البرازيل المرتبة السادسة (6) عالميا من حيث تعداد السكان الذي بلغ سنة 2021 نحو: 214.326223 نسمة. (https://data.albankaldawli.org, 2022).

تعتبر البرازيل واحدة من أكبر عشر أسواق في العالم، حيث تنتج 10 مليون طن من الصلب، 26 مليون طن من الاسمنت، بالإضافة إلى حوالي 70 مليون م³ من النفط حيث يتم تحويله سنوياً إلى وقود، مواد تشحيم، غاز البروبان، ومئات المواد البتروكيميائية. في البرازيل 161.500 من الطرق المعبدة. (<https://www.marefa.org>) وللبرازيل نظام بنكي متحرر وشبكة اتصالات متطورة واهتمام كبير بمستوى التعليم والبحث والتطوير.

الشكل 3: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل للفترة (1997-2022).



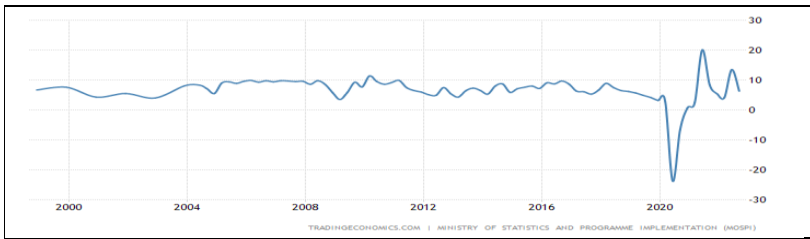
<https://ar.tradingeconomics.com/brazil/gdp-growth-annual>: المرجع

د. الهند: تعد الهند من أكثر دول جنوب آسيا عددا من السكان حيث بلغ عدد سكانها سنة 2021 نحو: 1.407.563.840 نسمة، (<https://data.albankaldawli.org>, 2022) حوالي 60% منهم لا تزيد أعمارهم عن 30 سنة. وتتوقع التقارير ان 70% من سكان الهند سنة 2030 يندرجون ضمن سن النشطين اقتصاديا. (عبد الرحمن، 2020، صفحة 21) كما تعتبر الهند سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم وتبلغ مساحتها 3.287.263 كم²، والهند تزخر بموارد طبيعية عديدة أهمها يكمن في الأرض والمياه، حيث أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تمثل 84% من المساحة الاجمالية، فضلا عن غناها بمصادر المياه العذبة مما يوفر قاعدة متينة لتطور الزراعة وتقدمها ويزيد من جمالية الطبيعة ويدعم السياسة فيها. (سليم م.، 2002، صفحة 67)

ولقد أسهمت مقومات القوة التي تتمتع بها الهند في تعدد مقوماتها الاستراتيجية سواء السياسية، الاقتصادية والعسكرية مما مكنها من ممارسة دورها على المستوى الاقليمي. فالهند ذات اقتصاد متنوع وكبير، حيث تحتل المركز الخامس ضمن أقوى اقتصاديات العالم لسنة 2021 بناتج محلي اجمالي يقدر ب: 3176,295 مليار دولار أمريكي وأكبر معدل نمو في العالم لسنة 2021 دائما

ب: 8,7% متجاوزا الاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو 8,1%. (https://data.albankaldawli.org, 2022) وتمتلك الهند سوقا واسعة ونظاما ماليا متطورا وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات، ويمثل القطاع الزراعي المركز الرئيسي في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي 70% من مجموع القوى العاملة ويساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الصافي، كما أنها مصدرا للعديد من الموارد الأولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية.

الشكل 4: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الهند للفترة (1997-2022).



المراجع: <https://ar.tradingeconomics.com/india/gdp-growth-annual>

هـ. جنوب افريقيا: تتمتع جنوب افريقيا بموقع استراتيجي حيوي على الخطوط البحرية العالمية التي تربط بين المحيطين الهندي والأطلسي، مما جعل منها قاعدة اقتصادية مهمة ومنفذ رئيسيا للقارة الافريقية. (عبد الرحمن، 2020، صفحة 92) ويقوم اقتصادها على ثلاثة محاور رئيسية هي: الصناعة، التعدين والتجارة، ويعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلاد والذي يشهد تطورا تكنولوجيا ملحوظا، خاصة في مجالات الطاقة والتعدين وقطاع الخدمات كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويعد الذهب أهم صادراتها الى الخارج فهي ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم بعد الصين. كما ان جنوب افريقيا بلد بمقومات زراعية وفيرة وتنتج منتجات عديدة كالقمح والذرة وقصب السكر والقطن، كما انها تمتلك ثروة حيوانية كبيرة.

وبخصوص انضمامها الى مجموعة بريكس فقد تم توجيه لها دعوة من الصين لرغبتها في بناء روابط سياسية واقتصادية قوية بشكل خاص ولدول المجموعة بشكل عام. وتعد جنوب افريقيا الدولة الأضعف ضمن مجموعة بريكس، لكنها شريك تجاري كبير وحليف سياسي مهم، حيث

يحتل إقتصادها سنة 2021 المرتبة 25 عالميا بناتج محلي إجمالي يقدر ب: 419,015 مليار دولار وبمعدل نمو يقدر ب: 4,9%. (https://www.imf.org, 2022).
الشكل 5: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب افريقيا للفترة (1997-2022).



المراجع: <https://ar.tradingeconomics.com/south-africa/gdp-growth-annual>

5.2- عناصر الضعف لدول مجموعة بريكس: تواجه هذه الدول عددا من مواطن الضعف التي قد تكون حاجزا بوجه تحقيق أهداف هذا التكتل، أهمها: (عبد المنعم، 2020، صفحة 168)

- ✓ تعاني دول بريكس من مشكلة الموارد المحدودة التي تواجه إقتصادياتهم؛
- ✓ مازالت بعض السياسات التجارية غير منسقة بين دول المجموعة؛
- ✓ من المشاكل التي تواجهها المجموعة أنها تجمع بين دول لا يربطها أي رابط سياسي أو ثقافي واضح، كما أنها لا يربطها رابط جغرافي أو إقليمي بل تنتمي الى اربع قارات مختلفة؛
- ✓ هذه المجموعة غير متوازنة إقتصاديا، فالتباين واضح لصالح الصين سواء في الانتاج أو التجارة الخارجية أو الاستثمار، بينما في الجانب السياسي فهو لصالح روسيا.

6.2. تحديات مجموعة بريكس: تواجه المجموعة تحديات كبرى نوجزها فيمايلي:

- ✓ تعتبر التعددية السياسية أحد أركان النظم السياسية لذلك فإن جمع هذا التكتل للأنظمة السلطوية وأخرى ديمقراطية يعسق مسار لتكامل السياسي والاقتصادي؛
- ✓ غياب الهوية الموحدة، الارث الثقافي، التاريخي المشترك والتباعد الجغرافي بين دول المجموعة؛

✓ الهيمنة الصينية على إقتصاد المجموعة كون بنيتها الاقتصادية أقوى بثلاث مرات من باقي دول بريكس، الأمر الذي يؤدي الى احتمال تباطؤ وانكماش العملية التكاملية؛ (ناصر، 2022، صفحة 228)

✓ كل اقتصاديات "بريكس" مرتبطة بشكل أو بآخر بالاقتصاد الغربي عامة والأمريكي خاصة، من خلال حركة التدفقات المالية والمبادلات التجارية وهو الأمر الذي يشكل خطورة على فعالية هذه المجموعة؛

✓ العداء الكبير الذي تكنه الدول الغربية لهذه المجموعة التي تسعى الى عالم متعدد الأقطاب؛ (الشماع، 2017)

✓ الجدل الواسع بين الدول الأعضاء حول صيغة "بريكس +"، التي اقترحتها وأعلنت عنها الصين في عام 2017، وهي الصيغة التي تستهدف توسيع مشاركة الجنوب العالمي. والجدل هنا يتعلق أساساً بالمقترحات الرامية إلى إدماج تجمعات إقليمية بأكملها في المجموعة مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU)، ورابطة تعاون جنوب آسيا (SAARC)، والاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (SACU)، والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية (MERCOSUR). فمن المرجح أن يصبح الانضمام لـ "بريكس" أكثر تعقيداً في حالة قبول الكتل أو المنظمات الإقليمية، خاصة أن هناك توترات وصراعات داخل كل كتلة، يمكن أن تعيق عمل المجموعة.

✓ غياب قواعد ومعايير واضحة لقبول الأعضاء الجدد في "بريكس"، وقد أشار الإعلان الصادر عن القمة الـ 14، في 23 يونيو 2022، إلى أن القادة سيواصلون مناقشة إمكانية قبول دول جديدة بناءً على "التشاور الكامل والإجماع". ومع ذلك، فقد جعلت المجموعة عضوية "بنك التنمية الجديد" مفتوحة لجميع الدول، وليس فقط دول "بريكس". (https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7997/, 2023)

3. مقومات وواقع الاقتصاد الجزائري.

تمتلك الجزائر امكانيات كبيرة يمكن أن تجعل من الاقتصاد الجزائري من أقوى الاقتصادات الناشئة في العالم في المرحلة القادمة، وهذا طبعاً إن تم استغلالها إستغلال أمثلاً.

1.3 مقومات الاقتصاد الجزائري: تتمتع الجزائر بكثير من المقومات والامكانيات التي تؤهلها لأن تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، نوجز أهمها فيمايلي:

أ. **المقومات الطبيعية:** تمتلك الجزائر موقعا استراتيجيا متميزا يعتبر همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، بمساحة تقدر ب: 2.381.741 كم² كأكبر دولة مساحة في إفريقيا، وبشريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من 1280 كم. وهو ما يجعلها تزخر بكميات هائلة من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة، والتي تساهم بشكل فعال في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني. يأتي في مقدمتها الاحتياطات النفطية والغازية (طراد، 2018، صفحة 89) حيث احتلت الجزائر سنة 2021 المرتبة 16 عالميا في قائمة أكبر الدول إمتلاكاً للاحتياطات النفطية إذ يبلغ حجمه ما يقارب 12 مليار برميل، كما يقدر احتياطي الغاز الطبيعي بنحو 4.505 مليار م³، بالإضافة الى ثروات منجمية كالزنك، الفوسفات، الحديد، الرصاص والذهب... الخ. إضافة الى ثروات زراعية وغابية كبيرة حيث تمثل مساحة الاراضي الزراعية حوالي 43,082 مليون هكتار أما الغابات فتقدر مساحتها بحوالي: 4,082 مليون هكتار. (للاحصائيات، 2021، صفحة 34)

ب. **البنية التحتية:** تشكل خدمات البنية التحتية خدمات محورية إجتماعيا واقتصاديا، وإن توفيرها لتلبية إحتياجات السكان والمستثمرين وكل مستخدميها يمثل واحدا من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية، (رشيد، 2018، الصفحات 16-17) حيث حرصت الجزائر خلال كل البرامج التنموية على تعزيز وتطوير بنيتها التحتية من خلال مايلي:

➤ **شبكة المواصلات:** حيث وضعت الدولة استراتيجية للقطاع تهدف الى تنويع وتطوير وسائل النقل لتكون أكثر كفاءة وفاعلية للمساهمة في التنمية الاقتصادية التي تهدف الى أن تكون مستدامة، حيث تضم شبكة الطرقات حاليا أكثر من 141.000 كم منها أكثر من 118.000 كم معبدة، من بينها 2450 كلم من الطرق السريعة، احدى أكبر الشبكات كثافة في إفريقيا، بالإضافة الى 4576 كم من السكة الحديدية منها 324 كم مكهربة بالإضافة الى 6000 كم قيد الانجاز، 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية، ضف الى ذلك نحو 45 ميناء بحريا بينها 11 ميناء تجاريا، الى جانب 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا. (<https://www.aniref.dz>, 2023)

➤ **شبكة الاتصالات:** بعد تحرير قطاع الاتصالات والسماح للمتعاملين الخواص والأجانب بالاستثمار في هذا القطاع، أدى ذلك الى استمرار سوق الاتصالات في الجزائر بالنمو حيث ارتفع عدد المستخدمين مشتركى الهاتف الثابت الى 4,911 مليون مشترك خلال

السداسي الاول من سنة 2021 وهو ما يمثل 63% فقط من قدرات التوصيل، أما عدد مشتركى الهاتف النقال فقد وصل الى أكثر من 45,839 مليون مشترك، أما فيما يخص مشتركى الانترنت للهاتف الثابت فقد بلغ حوالي: 3,960 مليون مشترك. (<https://www.mpt.gov.dz/ar>، 2021، الصفحات 4-7)

ج. مؤشر التنمية البشرية: هو أداة مركبة تهدف الى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية ، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 و 1 وذلك من خلال تحديد الامكانيات التي وفرتها الدولة في ثلاث أبعاد أساسية وهي: (عطية، 2000، صفحة 54)

- العيش حياة طويلة وصحية إذ تقاس بتوقعات طول العمر عند الميلاد؛
- إكتساب المعرفة وتقاس بقدرة الشخص البالغ على الكتابة والقراءة وتقاس بنسبة مئوية؛
- تحقيق مستوى معيشة كريم ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
وعرفت التنمية البشرية في الجزائر -المنشورة مؤشراتها من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي- تحسنا ملحوظا في مؤشراتها الاجتماعية وأهدافها الانمائية ، ففي سنة 2022 احتلت الجزائر على هذا الصعيد المرتبة 91 عالميا من أصل 191 دولة، (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2022، ص26) حيث ارتفعت نسبة الانفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي من 4,1% في الفترة 2008-2011 الى 6,1 سنة 2020، أما الانفاق على الصحة سجل نسبة 6,2% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2019. (العربي، 2022، صفحة 346)

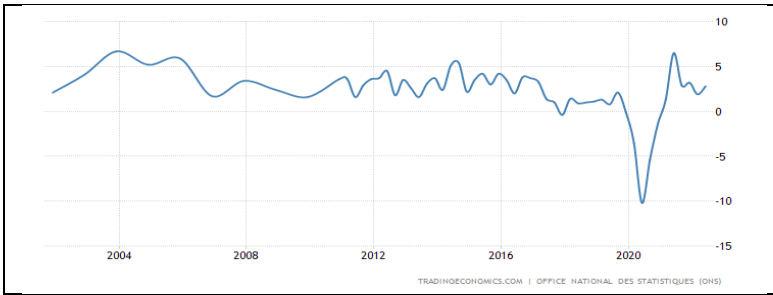
2.3. واقع الاقتصاد الجزائري.

يمكن إبراز واقع الاقتصاد الجزائري من خلال مايلي:

أ. الناتج المحلي الاجمالي: عرفت وتيرة النشاط الاقتصادي في الجزائر المقاس بتغير إجمالي الناتج المحلي تراجعا مستمرا منذ 2014، متأثرا الى حد كبير بالانخفاضات المتتالية لنشاط المحروقات بفعل انخفاض أسعار النفط - باستثناء سنتي 2015 و 2016 - . انتقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 3,8% في 2014 الى 1,2% في 2018 ليصل الى 0,8% في 2019 ليصل الى (- 4,9%) سنة 2020 بسبب الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، وهي أدنى قيمة منذ عشرين سنة. (الجزائر، 2021، صفحة 21) لكن في

سنة 2021 شهد النشاط الاقتصادي إنتعاشا ملحوظا ليسجل معدل نمو يقدر بـ: 3,5% ويرجع هذا الانتعاش الى تحسن الوضعية الوبائية من جهة ومن جهة أخرى إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، لاسيما، تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المتزامن مع السياسة المالية التوسعية للحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني. (الجزائر، 2021، صفحة 21) والشكل الموالي يوضح تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

الشكل 6: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2010-2022).

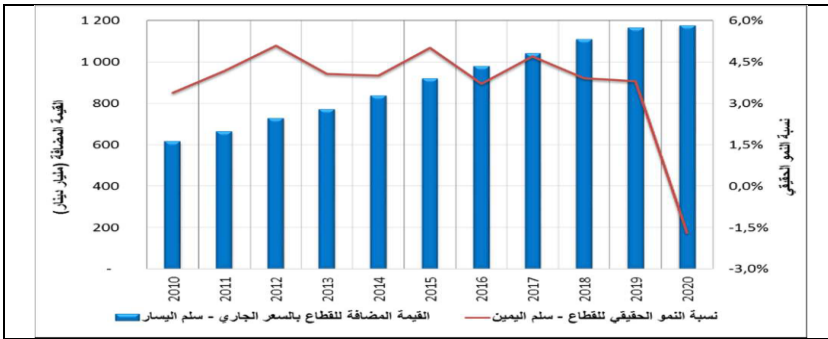


المراجع: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual>

ب. قطاع الصناعة: تتوفر الصناع في الجزائر على امكانيات كبيرة غير مستغلة وتعاني من مشاكل كثيرة متعلقة أساسا بتسيير الابتكار والمنافسة على مستوى الاسواق والانفتاح على الاقتصاد، ونظرا لذلك تبنت الجزائر سياسة صناعية تهدف الى تغطية أربعة محاور رئيسية تتمثل في: اختيار القطاعات الصناعية الواجب ترقيتها، تكثيف النسيج الصناعي، إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة بالاضافة الى تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمار الأجنبي. (تيجاني، 2021، الصفحات 101-102) ويشهد هذا النشاط في السنوات الاخيرة ديناميكية الانتعاش فقد سجل هذا القطاع سنة 2021 نموا من حيث الحجم بلغ 5,7% كما أنه يوظف حوالي 12,8% من السكان المشتغلين ويضم ما يقارب 36000 وحدة . (الجزائر، 2022، صفحة 25) إن أداء القطاع الصناعي كان مدفوعا أساسا بإنتاج الصناعات الغذائية والمياه والطاقة، و صناعة الحديد والصلب والميكانيكية والكهربائية والالكترونية والتي تشكل الجزء الأكبر من النشاط الصناعي التي تبلغ قيمته المضافة التراكمية بنسبة 71% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة، مسجلة معدلات نمو من حيث الحجم بنسبة 5,1 % و 7,8 % و 14% على التوالي.

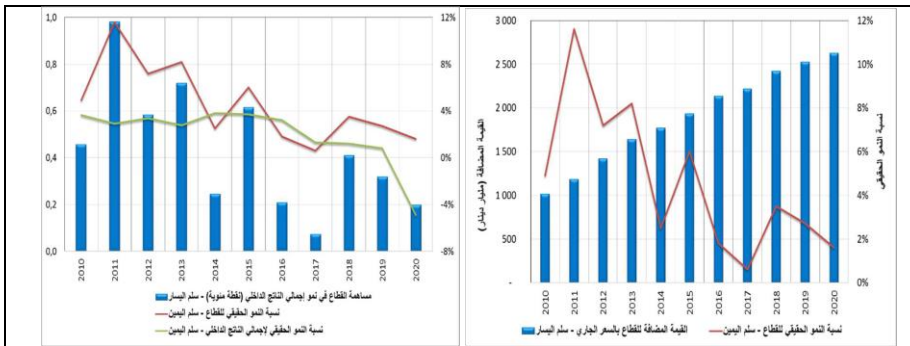
هذا اضافة الى فروع الصناعات الأخرى التي سجلت هي الأخرى إلتعاشا ملحوظا سنة 2021 مثل : فرع المناجم والمحاجر بنسبة 2,7 %، فرع مواد البناء 3,2%، فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك بنسبة 3,2 %، فرع الجلود والأحذية 4,8% وأخيرا فرع الخشب والفلين والورق بنسبة 1,9 % . (الجزائر، 2022، صفحة 25) والشكل الموالي يوضح نمو قطاع الصناعة في الجزائر.

الشكل 7: نمو قطاع الصناعة في الجزائر للفترة (2010-2020).



المراجع: بنك الجزائر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2020، ص36.

11 نمو القطاع الزراعي ومساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2010-2020).

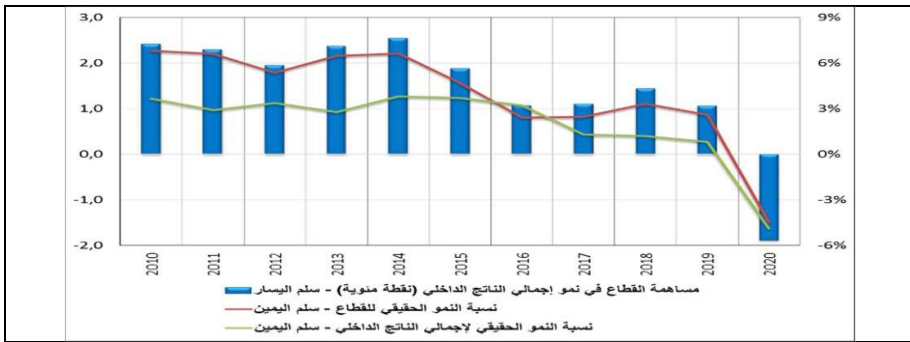


المراجع: بنك الجزائر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2020، ص28.

د. الخدمات: يبين هيكل الاقتصاد الوطني هيمنة قطاع الخدمات سواء من حيث نصيب تدفق الثروة أو من حيث المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. يمثل مجموع الخدمات 24,4% من إجمالي

الناتج المحلي و 31,1% من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لسنة 2021. ورغم تأثير أزمة كوفيد-19 على قطاع الخدمات إلا أنه تعافى بقوة سنة 2021 ، لاسيما قطاع الخدمات المسوقة حيث بلغت قيمتها المضافة المتراكمة 8853 مليار دينار. وتعزز هذا النمو بدعم من قبل معظم الفروع خاصة : فرعي النقل والمواصلات والتجارة التي سجلتا زيادة من حيث الحجم تقدر على الترتيب ب: 4,1% و 4,3% على الترتيب مقارنة بسنة 2020 ، (الجزائر، 2022، صفحة 23) والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل 9: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2010-2020).



المراجع: بنك الجزائر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2020، ص31.

4. انضمام الجزائر الى "بريكس": الأسباب والمكاسب.

إن انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" يعد خيارا استراتيجيا، لما تملكه من مؤهلات وامكانيات كبيرة من جهة، وما سوف يحققه من مكاسب وامتيازات عديدة - سواء للجزائر أو لدول المجموعة - من جهة أخرى.

1.4. أسباب انضمام الجزائر الى بريكس: يعد تقاطع المصالح والرؤى ومتانة العلاقات القائمة بين دولتين أو أكثر مؤشرا هاما على مدى فعالية تواجدها في تكتل أو حلف واحد. في البداية وجب الإشارة الى الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية الحالية ، فعلاقات الجزائر مع الشركاء الآخرين وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي هي ليست على ما يرام، فمنذ مدة طويلة والجزائر تطالب بضرورة مراجعة إتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى خروج بعض الشركاء الآخرين من دول الاتحاد -على غرار إسبانيا- على خط العلاقات كان يوصف بالاستراتيجي، بالإضافة الى التوتر في طبيعة العلاقات المتأرجحة مع فرنسا، الشيء الذي وضع

الجزائر أمام خيار البحث عن شركات جديدة تساعد على تحقيق مكاسب إقتصادية من جهة وإعادة التموقع في خريطة العالم من جهة أخرى، جراء ثلاث أزمات متلاحقة يعرفها العالم حاليا وهي: عالم ما بعد جائحة كورونا، الحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على ملفين حيويين هما الطاقة والأمن. (<https://www.alaraby.co.uk/economy>، 2022/12/28)

طلب الجزائر للانضمام الى بريكس: أعربت الجزائر عن رغبتها في الانضمام الى بريكس على لسان رئيس الجمهورية في لقائه الدوري مع الصحافة في شهر جويلية 2022، بعدما شاركت الجزائر في قمة بكين الأخيرة والتي انعقدت في 23 جوان 2022 وذلك بدعوة من الصين الى جانب عدة دول أخرى مرشحة للانضمام الى المجموعة. وفي 2022/11/07 تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام الى المجموعة وتتطلع أن تكون سنة 2023 سنة الانضمام الرسمي لـ "بريكس". حيث رحبت كل من الصين وروسيا بالطلب الجزائري كما أن جنوب افريقيا تعتبر حليف تقليدي للجزائر في الاتحاد الاقليمي، أما بالنسبة الى البرازيل فعودة الرئيس اليساري " داسيلفا" الى الحكم يخدم مساعي الجزائر في هذا المجال، ولم تبق إلا الهند والتي مازالت المفاوضات متواصلة معها لإقناعها. (<https://www.aa.com.tr/ar>، 2022/11/07)

3.4. مكاسب انضمام الجزائر الى بريكس: ان انضمام الجزائر الى بريكس سيعود بالنفع على المجموعة ككل من جهة وعلى الجزائر من جهة أخرى.

أ. المكاسب المرتبطة بمجموعة بريكس.

يمكن إنجاز أهم المكاسب التي يعود نفعها على المجموعة فيما يلي:

- ✓ زيادة قدرات المجموعة وتحسين إمكانياتها، حيث ستضاف الامكانيات التي تتمتع بها الجزائر الى المقومات والمزايا التي اشتهرت بها المجموعة؛
- ✓ كما أن انضمام الجزائر الى المجموعة سيعزز من إنتشارها والسير قدما في تحولها الى منظمة عالمية عابرة للقارات والثقافات؛
- ✓ إن انضمام الجزائر الى المجموعة سيفتح أبواب الاستثمار أمام أعضائها وإقامة المشاريع المشتركة على جميع الأصعدة وفي كل المجالات؛
- ✓ تؤكد أغلب التوقعات أن العالم يتجه الى الاعتماد المتزايد على الغاز حتى بما يفوق إتماده على النفط، في هذا الاطار ، سيعزز إنضمام الجزائر حصة المجموعة من الغاز

ويجعلها تستحوذ على ما يفوق نصف الاحتياطي العالمي، مما يعطيها القدرة على التحكم في أسواقه؛

✓ إن زيادة القدرات والامكانيات يحقق هدف المجموعة الأساسي في إنهاء الأحادية القطبية والسير نحو عالم متعدد الأقطاب أكثر عدالة وتمثيلا.

ب. مكاسب انضمام الجزائر الى بريكس: يمكن أن تستفيد الجزائر من مكاسب متعددة مباشرة بعد استكمال محادثات انضمامها الى المجموعة، فالاقتصاد الجزائري يحاول ترميم الاختلالات التي حدثت في السنوات السابقة وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية ، عبر إصدار قانون الاستثمار الجديد ونصوصه التطبيقية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الى ما يفوق 200 مليار دولار. ومن بين الامتيازات التي تسعى الجزائر الى تحقيقها نذكر مايلي: (كيموش، 2022/11/08)

✓ إعادة التمويع الحيوي والاستراتيجي وهو حتمية تفرضها المستجدات الدولية التي تتجه نحو إعادة تشكيل العالم، من خلال تعزيز حضورها وتأثيرها في القضايا الإقليمية والدولية؛

✓ تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول الأعضاء في المجموعة، حيث يتوقع أن تكون هذه العضوية في خدمة المصالح الاقتصادية للجزائر، من خلال إبرام والتوقيع على إقامة مشاريع إقتصادية كبيرة حسب خصوصيات هذه الدول؛

✓ الاستفادة من الآليات المالية التي توفرها المؤسسات المالية التابعة للمجموعة ، والتي تتكفل بتمويل الاستثمارات الكبرى مقابل شروط ميسرة وبسيطة؛

✓ إيجاد أسواق جديدة لتسويق المنتجات الجزائرية من خلال التوقيع على اتفاقيات تفضلية تتعلق برفع القيود الجمركية و العراقيل غير الجمركية أمام السلع والمنتجات الجزائرية؛

✓ الاستفادة من تجارب هذه الدول في قطاعات عديدة، على غرار الصناعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية، الاتصالات بالإضافة الى قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتجربة الروسية تجربة رائدة في هذا المجال.

✓ وأخيرا إقتباس تجربة هذه الدول في تحقيق النمو من خلال التأسيس لنموذج تنموي جديد يقوم على التطور التكنولوجي ،وذلك بتحويل فعلي للخبرة والتكنولوجيا والخروج من التبعية للمحروقات.

5. خاتمة.

تعتبر مجموعة بريكس نموذجا جديدا من نماذج التكامل الدولي، تجتمع فيه خمسة قوى إقتصادية ذات نمو سريع ، من أربعة قارات في العالم، استطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة أن يشكل قوة دولية لا يستهان بها وتتجه لأن تكون ذات وزن سياسي واقتصادي كبير على الصعيد الدولي. وهو ما جعله يستقطب اهتمام العديد من الدول ، والتي تقدمت بطلبات الانضمام الى هذه المجموعة، زمن هذه الدول نجد الجزائر التي أبدت رغبتها في الانضمام الى بريكس بما يتوافق مع مصالحها الخاصة. خاصة وأن لديها علاقة تقليدية ومستقرة مع الدول الأعضاء. ويمكن للجزائر من خلال انضمامها الى هذه المجموعة أن تحقق العديد من المكاسب وذلك من خلال:

- ✓ امكانية الولوج الى أسواق هذه الدول لتصريف المنتجات الجزائرية؛
- ✓ بالإضافة الى الدفع بعملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة والتي تشهد ارتفاعا متواصلا في الطلب على المنتجات الطاقوية مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها؛
- ✓ التمويع الحيوي والاستراتيجي في الساحة الاقتصادية العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، باعتبارها بلدا استراتيجيا في عالم يشهد تغيرات سريعة لم يشهدها من قبل.

6. قائمة المراجع.

1. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،(2000)، إتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر.
2. فراح رشيد، فريحي كريمة،(2018)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة للادارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
3. معلم أم النين،(2022)، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
4. بن طراد أسماء،(2018)، تقييم اداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري، مجلة المستقبل العربي، العدد 472، بيروت، لبنان.

5. تيجاني وافية،(2021)، واقع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8 العدد 2، الجزائر.
6. عبد الرحمن علي عبد الرحمن،(2020)، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 65، العراق.
7. ناصري سميرة،(2022)، مجموعة دول بريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 11، العدد 2، الجزائر.
8. وسن إحسان عبد المعتم،(2020)، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي - تكتل بريكس نموذجاً-، مجلة مركز دراسات ، العدد 58، الكوفة، العراق.
9. الديوان الوطني للإحصائيات،(2021)، الجزائر في أرقام (2016-2018)، www.ons.dz، Consulté le 23/03/2023
10. بنك الجزائر،(2021)، التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي 2020، www.bank-of-Algeria.dz، consulté le 25/03/2023.
11. بنك الجزائر،(2022)، التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي 2021، www.bank-of-Algeria.dz، consulté le 25/03/2023.
12. صندوق النقد العربي،(2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022>
13. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،(2021)، تطور مؤشرات الخدمات الاتصالية، <http://www.mpt.gov.dz/ar/> consulté le 23/03/2023
14. وزارة الأشغال العمومية،(2023)، <http://www.aniref.dz>، consulté le 23/03/2023
15. كيموش ايمان،(2022)، 7 مكاسب للجزائريين بالانضمام الى بريكس، جريدة الشروق الجزائرية، عدد يوم 2022/11/08، تاريخ الاطلاع: 2023/03/21.
16. جريدة العربي الجديد،(2023)، تحديات اقتصادية تواجه الجزائر للانضمام الى بريكس. <https://www.alaraby.co.uk/economy/> consulté le 24/03/2023
17. <https://data.albankadawli.org.2022> consulté le 17/03/2023
18. <https://www.skeynewsarabia.com/business/1612021> consulté le 19/03/2023
19. <https://ar.tradingeconomics.com.2022> consulté le 18/03/2023
20. <https://marefa.com.org> consulté le 20/03/2023
21. <https://imf.org.2022> consulté le 22/03/2023
22. mobtada.com/cases/646981 consulté le 20/03/2023
23. <https://futuruae.com/ar-AE/Mainpage/-Item/7997.2023>